



واسمحوا لي أن أحذو حذو المدير العام وأن أشيد بالتقدم المحرز في التقليل من حدوث الجوع وأثره على نحو 37 مليون نسمة هذه السنة. وفي حين نشيد بهذا التحسن، يجب علينا أن نقر بالعمل المهم، الذي ينتظرنا، للوصول إلى الأشخاص البالغ عددهم 805 ملايين نسمة الذين يفتقرون إلى ما يكفي من الأغذية والأشخاص البالغ عددهم 2 مليار نسمة الذين يفتقرون إلى الفيتامينات والمعادن الضرورية للعيش حياة مثمرة ومفعمة بالصحة. ولا زالت تلبية مطالب أزمات الأغذية والتغذية الحادة تشكل أكبر التحديات الماثلة أمامها. ولنضع نصب أعيننا أن نقص التغذية تسبب، خلال الإثني عشر شهرا منذ آخر مرة اجتمعنا في اللجنة، في إزهاق أرواح ما يقدر بحوالي 3.1 مليون طفل. وهذه الحقيقة إن دلت على شيء فإنما تدل على ضرورة عملنا جميعا بلا كلل من أجل تحويل نظم الأغذية الخاصة بنا واحتواء تهديد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

وتتيح هذه الدورة أيضا الفرصة للاعتراف بالجهود التي تبذلها اللجنة والدول الأعضاء والمجتمع المدني - وجهات أخرى كثيرة - لحشد الإرادة السياسية العالمية التي نحتاج إليها للقضاء على الجوع. فقد قامت الدول الأعضاء، من خلال مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، بصياغة أهداف طموحة لكن قابلة للتحقيق من أجل تحويل عالمنا. وتبشر مسودة الهدف 2، في حال تأكيدها، بإدراج الإجراءات المتعددة القطاعات اللازمة لإيجاد عالم خال من الجوع. ويمكن للدول الأعضاء - لأول مرة - عندما تضع مقترحاتها في صيغتها النهائية، تحديد موعد للقضاء على الجوع، ولتحقيق الأمن الغذائي واستئصال سوء التغذية بجميع أشكاله. وإن دعم اللجنة حاسم الأهمية للمحافظة على الزخم.

المندوبون الموقرون، جدول أعمال اللجنة هذه السنة مستفيض مرة أخرى ويشمل مواضيع تقتضي دراسة متأنية. فالسياسات التي نناقشها ونتفق عليها هنا ستؤثر في طريقة إنتاج الأغذية وتجهيزها وإتاحتها للفقراء والأغنياء على سواء في مختلف أنحاء عالمنا.

وعندما تعالج هذه اللجنة المسائل الحرجة والناشئة، يجب علينا أن نضع نصب أعيننا ضرورة مواصلة تحسين فهمنا للتغذية والرابط القائم بين إنتاج الأغذية وتجهيزها، والنظام الغذائي، والصحة. ويجب علينا على سبيل الاستعجال معالجة الأسباب الجذرية للجوع من خلال، على سبيل المثال، تقديم حلول للمزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة للقضاء على الفاقد السنوي من الأغذية - فسنة واحدة من الفاقد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها تعادل ما يقارب عشر سنوات من المساعدات الغذائية.

ويجب علينا أن نغتنم الفرصة لإعادة تحديد نظم الأغذية الخاصة بنا، والإقرار تماما بكيفية تأثير المساواة بين الجنسين وانعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية في الأمن الغذائي والتغذية. ونظرا إلى أن انعدام المساواة داخل النظم المحلية والوطنية والدولية يتسبب في عدم توافر الأغذية وعدم الحصول عليها وعدم استقرارها، بل وحتى قلة الاستفادة منها- بالنسبة لسكان العالم الأشد ضعفا، مما يسفر عن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتيح

المبادئ العشرة للاستثمارات المسؤولة في نظم الأغذية وسيلة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والأعمال التجارية والمستهلكين لتصحيح هذا الخلل.

المندوبون الكرام، يجب علينا أيضاً أن نقر بأننا نجتمع في وقت تتزايد فيه هشاشة عالمنا. وبات الآن عدد غير مسبوق من الصدمات والضغوط والأزمات - الأكثر تعقيداً - يهدد الأمن الغذائي والتغذوي. وأثبتت هذه السنة مراراً وتكراراً أنه بدون الاستقرار - وهو البعد الرابع من أبعاد الأمن الغذائي - يمكن لنظم الأغذية الانهيار بسرعة، والزج بالبلدان في أزمات إنسانية، والعبث بسنوات من التقدم المحرز في الحد من الجوع في بضعة أسابيع فحسب.

وفي أماكن مثل جنوب السودان، دفع النزاع الدائر بالملايين من السكان إلى الهجرة وتسبب في أزمة أغذية وتغذية، وزعزعة استقرار النظام الغذائي لسنوات عديدة قادمة. ولئن تسنى بفضل عملية إنسانية واسعة النطاق تغادي وقوع كارثة الآن؛ فالوضع لا يزال هشاً. وفي كثير من الأماكن، تتجاوز معدلات سوء التغذية الحاد للأطفال على الصعيد العالمي عتبة حالات الطوارئ التي نسبتها 15 في المائة. ونحن نتوقع أن يبلغ عدد الذين سيحتاجون إلى مساعدات غذائية 2.4 مليون شخص بحلول ذروة موسم القحط في غضون ثلاثة أشهر فقط. ومن المرجح أن تتجاوز الاحتياجات الموارد المتاحة.

ويقتضي تفشي فيروس الإيبولا، بطبيعة الحال، في غرب أفريقيا اهتمام هذه اللجنة. ويجب علينا تأمين الدعم والتضامن بشكل ثابت مع شعوب ليبيريا وسيراليون وغينيا حيث تلوح الآن في الأفق، إضافة إلى الأزمة الصحية، أزمة أغذية وتغذية بسبب تعطل المبادلات التجارية وتوقف إنتاج الأغذية. كما يتفاقم ضعف الفقراء غذائياً. فنقص الأغذية وعمليات الشراء بدافع الخوف والذعر ساهمت فعلاً في ارتفاع أسعار الأغذية الأساسية بنسبة تصل إلى 24 في المائة. وفي الوقت الراهن، يتضرر ما لا يقل عن مليون شخص.

وفي ظل هذه الحالات من إخفاق النظام الغذائي، يجب علينا تقديم يد العون. ونطلب من هذه اللجنة الإقرار بأن اتخاذ إجراءات غير مسبقة يقتضي موارد واستجابات غير مسبقة. كما نطلب من اللجنة مواصلة تعزيز الاستثمار في بناء القدرة على الصمود والعمل اللازم لإخراج السكان من دائرة الجوع وسوء التغذية، حتى يتسنى للنساء والرجال والأطفال الوصول إلى نظم غذائية مستقرة وصحية ومغذية بصورة مستدامة ودائمة. وتتمثل أكبر التحديات التي نواجهها لتحقيق هدف القضاء على الجوع في الاحتياجات المتعلقة بالجوع الحاد نتيجة الأزمات والنزاعات، والموارد المستثمرة في هذه الاستجابات، التي تؤثر مباشرة في الأموال المتاحة على الصعيد العالمي لمعالجة القدرة على الصمود والاستثمارات في مجالي الزراعة والتغذية اللازمة لتحقيق هدف القضاء على الجوع.

المندوبون الموقرون، إن القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية مسائل تستلزم التزاماً شاملاً وجماعياً. ولذلك فما نتخذه من إجراءات في هذه اللجنة أساسي. وبالتالي يجب علينا بناء زخم عالمي وتيسير التنسيق العالمي اللازم لئلا يضطر الأشد فقراً وضعفاً في العالم مد أيديهم ولكي نتمكن من تقديم يد العون اللازم ليتسنى لكل أم

وأب تقديم ما يلزم من أغذية مغذية لأطفالهم ليحيوا حياة بأقصى طاقتهم. وتحقيق هدف القضاء على الجوع وإحداث أثر فارق في مجالي الأمن الغذائي والتغذية لا يستلزمان أقل من ذلك.

وشكرا على حسن إصغائكم.